

الرقابة الداخلية كألية لتسيير النظام المصرفي الجزائري دراسة ميدانية لعينة من بنوك ولاية سعيدة (BADR, BEA ,BNA)

Internal control as a functioning mechanism of the Algerian banking system: field study of a sample of banks in the State of Saïda (BNA, BEA, BADR)

معاريف محمد أمين¹

Mohamedamine Amine Marif¹

¹ جامعة مولاي طاهر سعيدة (الجزائر)، mohamedamine.marif@univ-saida.dz

تاريخ النشر: 2022/06/ 30

تاريخ القبول: 2022/06/ 13

تاريخ الاستلام: 2022/03/ 15

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الرقابة الداخلية في التسيير الأمثل لنظام المصرفي داخل بنوك ولاية سعيدة (BNA , BEA , BADR) وذلك من خلال التعرف على أهدافها ومكوناتها، وإعطاء لمحة عن لنظام المصرفي الجزائري، ومن هذا المنطلق اعتمدنا في دراستنا على منهج المسح الاجتماعي باستخدام أداة الاستبيان التي وزعناها على عينة من البنوك ولاية سعيدة، التي اخترناها بطريقة قصديه، و من اهم النتائج التي توصلنا إليها هي: أن آليات الرقابة الداخلية المطبقة بدرجة عالية في البنوك محل الدراسة، وأن أهدافها المحققة لها أثر إيجابي على سير النظام المصرفي، بالإضافة إلى ان آليات الرقابة الداخلية المطبقة من طرف البنوك محل الدراسة تساهم بدرجة عالية في بناء نظام مصرفي فعال.

كلمات مفتاحية: الرقابة الداخلية، النظام المصرفي، البنوك التجارية.

تصنيفات JEL : M49 ؛ E42 ؛ G21.

Abstract:

This study aimed to determine the role of internal surveillance in improving the management of the banking system in Saida (BNA, BEA, BADR) by recognizing its objectives and components, based on that, we relied in our study on the social survey approach using the questionnaire tool, which we distributed to a sample of banks in the state of Saida, which we chose intentionally. Our main findings are: The internal surveillance mechanisms applied in most banks are under study, and its achieved objectives have a positive impact on the functioning of the banking system. In addition, the internal surveillance mechanisms applied by the banks under study contribute significantly in building an effective banking system

Key words: internal surveillance, banking system, commercial banks.

JEL Classification Codes: M49 ؛ E42 ؛ G21 .

المؤلف المرسل: معاريف محمد أمين ، الإيميل: mohamedamine.marif@univ-saida.dz

1. مقدمة:

لقد شهد مفهوم الرقابة الداخلية تطور كبير و ذلك ناتج عن المراحل التي مر بها في الحياة الاقتصادية، فالرقابة الداخلية لم تعد محصورة على الرقابة المالية وفقط بل أصبحت أهم عنصر في الإدارة العليا إذا تستعمل كآلية لإتخاذ القرارات وبفضلها تحدد الأهداف وتتخذ الإجراءات المناسبة لتحقيقه .

ومع التطور التكنولوجي الذي يشهده النظام المصرفي وكثرة المخاطر وتعقد في تسيير، وجب وضع نظام رقابة الداخلي والخارجي فعال من أجل تقليل من المخاطر وحماية الأصول وضمان الاستمرارية من جهة ومن جهة أخرى توفير المناخ المناسب للمستثمرين وخاصة في ظل انفتاح المنافسة الأجنبية فنظام المصرفي الجزائري كغيره من دول العربية يسعى إلى تطوير السياسة المالية حتى يضمن استقرار الاقتصاد .

ومما سبق، يتضح وجود اهتمام كبير للرقابة الداخلية داخل النظام المصرفي في الجزائر وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذه الدراسة انطلاق من الإشكالية التالية : ما هو الدور التي تلعبه الرقابة الداخلية في التسيير الأمثل للنظام المصرفي الجزائري دراسة عينة من بنوك ولاية سعيدة (BADR, BEA ,BNA) ؟ وللإجابة على هذه الاشكالية نطرح الفرضيات التالية الآتية :

1.1 الفرضيات

- تطبق بنوك ولاية سعيدة (BADR, BEA ,BNA) آليات الرقابة الداخلية بدرجة مرتفعة.
- أهداف الرقابة الداخلية المحققة من طرف بنوك ولاية سعيدة (BADR, BEA ,BNA) لها أثر في تحسين سير النظام المصرفي الجزائري.
- تساهم آليات الرقابة الداخلية المطبقة من طرف بنوك ولاية سعيدة (BADR, BEA ,BNA) في بناء نظام مصرفي فعال بدرجة عالية.

2.1 أهداف الدراسة

- إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو محاولة معرفة دور الذي تلعبه آليات الرقابة الداخلية المطبقة من طرف بنوك ولاية سعيدة في تسيير الأمثل، وتتمثل الأهداف الفرعية فيما يلي :
- توضيح مفهوم آليات الرقابة الداخلية من خلال استعراض مراحل تطورها ومكوناتها.
- التعرف على درجة تطبيق آليات الرقابة الداخلية من طرف بنوك ولاية سعيدة.
- الكشف عن أهداف الرقابة الداخلية المطبقة من طرف بنوك ولاية سعيدة وأثرها على حسن سير نظامها المصرفي.
- التعرف على مدى مساهمة آليات الرقابة الداخلية في بناء نظام مصرفي فعال.

3.1 الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: لمني يحي الشريف ومحمود سحنون سنة 2018 بعنوان دور الرقابة الداخلية كأداة لمراقبة التسيير المصرفي في الحد من المخاطر في بنك سوسيتي جينيرال الجزائر، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الرقابة الداخلية كأداة من أدوات مراقبة التسيير المصرفي من خلال استعراض ماهيتها وتبيان أهمية استعمالها خاصة ما تعلق بدورها في تسيير المخاطر، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمتا الاستبيان كأداة لجمع المعلومات وتحليلها مستهدفين بذلك المستويات العليا في الإدارة في مصرف سوسيتي جينيرال الجزائر وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الرقابة الداخلية لا تساهم في الحد من كل المخاطر المصرفية بل انها تساهم في الحد من الخطرين التشغيلي و الائتماني فقط كما توصل نفس الدراسة أن المراقبين الداخليين يتحكمون في أداة الرقابة المطبقة داخل البنك بشكل جيد.

الدراسة الثانية: للحاج قويدر قورين، ابو بكر الصديق قيداون، بن يوسف أحمد سنة 2019 بعنوان دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية _ دراسة حالة البنوك المعتمدة في الجزائر (مع الإشارة للنماذج الدولية) وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد مساهمة نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية داخل البنوك الجزائرية، واعتمد الباحثون

- على المنهج الوصفي التحليلي كما استخدموا أداة الاستبيان لجمع البيانات وتحليلها من خلال توزيعه على 13 البنك الخاص بالجزائر العاصمة منها 6عمومية و7 خاصة حيث قدر حجم العينة ب 88مبحوث ومن بين أهم النتائج التي توصلوا إليها:
- أن نظام الرقابة الداخلي يتمثل في مجموعة من السياسات والإجراءات التي تساهم في تحقيق الأهداف المسطرة من قبل القائمين على البنوك الجزائرية.
- أن ادارة المخاطر البنكية تتمثل في الأليات المتبعة من قبل القائمين على البنك من أجل تقليل من حدة المخاطر التي تواجهه.
- وجود أثر ذو دلالة احصائية $\alpha \leq 0,05$ بين أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية وادارة المخاطر البنكية.

2. ماهية الرقابة الداخلية

نتيجة لتطور النشاط الاقتصادي وزيادة حجم الشركات وندرة الموارد الاقتصادية المتاحة وانفصال الملكية عن إدارة المشروعات أدى ذلك إلى تطور مفهوم الرقابة من مجرد ضبط داخلي Internal check بهدف المحافظة على نقدية المشروع والأصول المادية الأخرى بالمنشأة والمحافظة على دقة الحسابات المختلفة إلى ضرورة وجود نظام فعال للرقابة الداخلية Internal control (محمد، 2003).

الجدول 01 : يبين مراحل تطور النظام الرقابة الداخلية عبر الزمن

الفترة الزمنية	أوجه التطور
1936	اهتمام الرقابة الداخلية بحماية الأصول ودقة السجلات
1949	إصدار المعهد المحاسبين القانونيين لتعريف الرقابة الداخلية
1958	توصية لجنة إجراءات المراجعة بالفصل بين الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية
1977	إصدار الاتحاد الدولي للمحاسبين معايير المراجعة الدولية وعددها 29 معيار منها المعيار رقم 6 الخاص بالمحاسبة والرقابة الداخلية
1992	تقرير لجنة (COSO) و (CICA) واتجاه الرقابة الداخلية إلى خدمة جميع أفراد المنشأة وليس الاقتصار على الإدارة العليا وإبراز دور المجلس الإدارة و الاهتمام لكفاءة وفعالية التشغيل
1994	إصدار الاتحاد الدولي للمراجعين لمعايير المراجعة الدولية ومنها معايير الرقابة الداخلية رقم 400
1998	إصدار لجنة بازل الإطار العام للرقابة الداخلية في البنوك التجارية
2002	إصدار قانون ساربنز أوكسلي الذي حملة المؤسسة مسؤولية الحفاظ على الفعالية نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة
2004	إصدار تقرير COSO لإدارة المخاطر بالمؤسسة ثم في التركيز على المخاطر والتي يمكن أن تؤثر على أهداف المؤسسة تحديدها ، تحليلها ، تقييمها
2013	تحسين تقرير COSO 1992 تم فيه توسيع مفهوم المراقبة وتوسيع نطاق إعداد التقارير لتشمل تقارير الداخلية والخارجية المالية وغير المالية .

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على عدة تعريفات

1.2 تعريف نظام الرقابة الداخلية:

عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين سنة 1949 وأقره وحتى وقتنا الحالي على أنه: الخطط التنظيمية وجميع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تقرها المنشأة وذلك بغرض حماية أصولها ، وتجري الدقة للبيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها وتعزيز الكفاءة في الأعمال وتشجيع تنفيذ السياسات الإدارية (نواف، 2009، صفحة 169)

الهيئة الدولية للمراجعة: يحتوي نظام الرقابة الداخلية على الخطة التنظيمية، ومجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية العام للمؤسسة، بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية التسيير المنظم والفعال للأعمال. وتشمل هذه الأهداف كل من احترام السياسة الإدارية ، حماية الأصول، وقاية أو اكتشاف الغش والأخطاء، وتحديد كمال الدفاتر المحاسبية (فتحي، 2002 ، صفحة 12).

كما يعرف المعيار الدولي IAS 400: نظام الرقابة الداخلية على أنه: كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها إدارة المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة المنظمة والكفاءة للعمل، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة اكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة المعلومات موثوقة في الوقت المناسب (غسان، 2009، صفحة 207).

2.2 أهداف نظام الرقابة الداخلية للبنك:

- يوجد اتفاق عام على أهداف محددة رئيسية لنظام الرقابة الداخلية البنك (محمد ا.، 2010، صفحة 42،43):
- الحفاظ على استقرار النظام المالي والبنكي : ويتضمن ذلك تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسة البنكية ، و ضمان عدم تعثرها حماية للنظام البنكي والنظام المالي ككل، كما يتضمن ذلك أيضا وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات الخاصة المحلية أو الدولية.
- ضمان كفاءة الجهاز البنكي : ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول، وتجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات البنوك مع القوانين العامة الموضوعية، وتقييم الوضع المالي للبنوك والتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بهدف الاحتفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية .
- حماية المودعين : ويتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية، لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه المودعين، وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول .
- ضمان دقة وجودة المعلومات : وتعتبر أهم الأهداف، بحيث توفر المعلومات الصحيحة والدقيقة بالتالي اتخاذ القرارات تكون صائبة في معظمها .

3.2 مكونات نظام الرقابة الداخلية:

حتى يكون نظام رقابة داخلي فعال وجب تهيئة أرضية مناسبة له، وتعد المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية أهم عنصر فيها وتتكون من خمسة مكونات

1.3.2 بيئة الرقابة:

يقصد ببيئة الرقابة الموقف العمومي للمديرين والإدارة وإدراكهم وأفعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وأهمية في المنشأة وبالتالي فإن موقف الإدارة العليا هو من سيحدد جوهر نظام الرقابة الداخلية الفعالة، فإذا كانت الإدارة العليا ترى أن الرقابة شيء هام، سيدرك باقي الأفراد في المنظمة ذلك ويستجيبون لذلك من خلال تنفيذ الرقابة الموضوعية، أما وإن أدرك أعضاء المنظمة عدم أهمية الرقابة للإدارة العليا وأنها لا تدعم نظام الرقابة، فمن المؤكد أن الأهداف الرقابية للإدارة لن يتم تحقيقها (حسين وحسين، 2009، صفحة 274) .

2.3.2 تقييم المخاطر:

يهتم هذا المكون بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المنشأة، و التعرف على احتمال حدوثها، ومحاولة تخفيض حدة تأثيراتها، إلى مستويات مقبولة ، و سوف يتم التعرض إلى تقدير مخاطر الرقابة بشي من التفصيل في موضع آخر بهذا المرجع (فتحي، 2002 ، صفحة 20)

3.3.2 أنشطة الرقابة :

تتكون أنشطة الرقابة من خمسة أنشطة وهي: فصل المهام بين الموظفين ، وتفويض صلاحيات بالشكل المناسب، والاحتفاظ بالسجلات والوثائق، والرقابة المالية على الأصول والسجلات، و أخير افحص الأداء (عبد، 2013) .

4.3.2 المعلومات والاتصال :

يهتم هذا المكون بتحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المنشأة، والحصول عليها وتشغيلها وتوصيلها لمختلف المستويات الإدارية بالمنشأة، عن طريق القنوات المفتوحة للاتصالات تسمح بتدقيق تلك المعلومات واعداد التقارير المالية (فتحي، 2002 ، صفحة 20).

5.3.2 المراقبة :

وتتعلق أنشطة المراقبة بالتقدير المستمر أو التقدير الفوري لجودة أداء الرقابة الداخلية، حيث تقوم به الإدارة لتجديد مدا تنفيذ الرقابة في ضوء التصميم الموضوع لها، وتجديد إمكانية تعديلها بما يتلاءم مع التغير في الظروف المحيطة (أمين، 2005، صفحة 27)

4.2 أنواع الرقابة المصرفية:

تتم عملية الرقابة المصرفية من خلال ثلاث جهات يتكامل عملها وهي (خالد، 1998، صفحة 71)

1.4.2 الرقابة الداخلية الذاتية :

تعد الرقابة الداخلية وظيفة تقييمية مستقلة بطبعها تؤسس داخل البنك لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة للبنك ذاته، وهي نوع من أنواع الرقابة المصرفية و تشمل ثلاثة أعمدة: الرقابة المحاسبية، الرقابة الإدارية و الضبط الداخلي، ففي الحالة الأولى تسعى للتأكد من تنفيذ التعليمات المحاسبية طبقا لتوظيف السلطات المرخص بها وتسجل العمليات المحاسبية بشكل يسمح باستخراج القوائم المالية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ما ينتج من فروق بعد المطابقة بين الأرصدة، والرقابة الإدارية هي التي تعمل على رفع الكفاءة الوظيفية وتطبيق السياسات الإدارية وتدريب العاملين، وثالثا عملية الرقابة على عملية الضبط الداخلي وهي الإجراءات التي يقوم بها من يوم لآخر بصفة تلقائية ومستمرة لمنع أو كشف الغش والأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب وتتولى هذه الرقابة أجهزة فنية تابعة للإدارة العليا للبنك، أما نتيجة أعمال هذه الأجهزة فيتم رفعها في تقارير مكتوبة إلى رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام وفق الترتيب المعمول به في البنك المعني، ومن ثمة متابعة هذه التقارير حيث تدعو الحاجة إلى ذلك.

2.4.2 الرقابة الخارجية:

الرقابة الخارجية تمارس من طرف جهات رقابية من خارج البنك و هي إما رقابة متمثلة في جهاز الرقابة على البنوك التابعة للبنك المركزي أو السلطة النقدية للبلاد المخول لها الحق الرقابي، أو الرقابة بحكم القانون المتمثلة في رقابة محافظو حسابات قانونيين خارجيين غير مرتبطين بالإدارة العليا للبنك حيث يتم تعيينهم بقرار من الهيئة العام للمساهمين (عبد ا، 1988)، و من أهم مسؤوليات المدققين الخارجيين مايلي (banque, contrôle des performances et des coûts، 1977)

- التقيد بالسرية التامة وأن لا يفشوا المعلومات التي تحصلوا عليها بحكم عملهم حتى ولو بعد انتهاء مهمتهم في البنك المعني.
- تقديم تقارير للجمعية العمومية للبنك يبين فيه أن مراجعته لأعمال البنك وحساباته تمت وفقا لمعايير وأدلة لمراجعة الدولية أو المعمول بها وعن مدى تعبير البيانات المالية في رأيه بصورة عادلة وسليمة عن المركز المالي بتاريخ الميزانية العمومية، وفي نتائج أعماله وتدفعاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والمعمول بها .

- أن يبينوا في تقريرهم الخاص أي مخالفات لأحكام التشريعات المعنية أو اللوائح و القرارات الصادرة تنفيذا لها، وكذلك التعليمات الصادرة عن السلطة النقدية
- أن يقوموا بتزويد مجلس إدارة البنك بتقرير مفصل بشأن أي مواطن ضعف في أنظمة المحاسبة و الرقابة الداخلية و أي أمور أخرى تشد انتباههم خلال عملية التدقيق
- أن يتحققوا من صحة و سلامة البيانات التي أعطيت لهم خلال عملية التدقيق

3.4.2 رقابة البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي الجهة الرئيسية والوحيدة المسؤولة عن ضمان سلامة واستمرارية النظام المصرفي، واعتباره بذلك رقيباً على أنشطة القطاع المصرفي حتى لا تتعرض البنوك للمخاطر بمختلف أنواعها وأبعادها أو لإفلاس، وتستهدف رقابة البنك المركزي التأكد من التزام البنوك في أعمالها بأحكام قانون البنك المركزي وقرار مجلس إدارته و توجيهاته و تعليماته، وكذا التأكد من سلامة المراكز المالية والائتمانية للبنوك للمحافظة على حقوق المودعين. والدائنين للبنك، تحقيق الاستقرار النقدي وأخيراً تحقيق أفضل معدلات للنمو الاقتصادي (Mohamed, 15/12-2007)

3. مفهوم البنوك التجارية

تعتبر فكرة العمليات المصرفية فكرة قديمة تعود إلى عهد بابل بلاد ما بين النهرين في الألف قبل الميلاد، أما التجارة بالنقود بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصرف، وبعدها كان ظهور مفهوم الأول للبنوك في القرون الوسطى (ق 13 و 14) (منصوري، 2009 - 2010 ، صفحة 4) ومنذ ذلك الوقت بدأ مفهوم البنوك يتداول

1.3 البنوك التجارية الجزائرية:

ورث النظام المصرفي الجزائري بنيته من النظام السابق (الفرنسي) فتضمن مجموعة من البنوك التجارية وبعض البنوك الأعمال والمؤسسة إعادة الخصم، فبعد الاستقلال تم إعادة هيكلة البنوك نظر لسحب الودائع من طرف المعمر وهجرة الاطارات المؤهلة لتسيير البنوك تعد سنة 1966 سنة تأميم البنوك الأجنبية وتشكيل جهاز مصرفي جزائري حسب متطلبات تلك الفترة وامتدت إلى غاية الثمانينيات وبعد ذلك تم إنشاء فروع جديدة (نجار، 2013 ، صفحة 220)، صاحب هذا التغيير دخول بنوك أجنبية من أجل فتح السوق وتدعيم الاقتصاد

2.3 أنواع و مراحل تطور القطاع المصرفي في الجزائر

الجدول 2 : يوضح أنواع تطور القطاع المصرفي في الجزائر

البنك الوطني الجزائري (BNA) جوان 1966
البنك الخارجي الجزائري (BEA) أكتوبر 1967 براس مال يقدر ب 24 مليون دج
البنك التنمية المحلية (BDL) أبريل 1985 يعتبر آخر بنك تأسس قبل عملية الإصلاح
القرض الشعبي الجزائري (CPA) ديسمبر 1966 برأس مال 15 مليون دج
البنك التنمية المحلية (BDL) أبريل 1985 يعتبر آخر بنك تأسس قبل عملية الإصلاح

مصدر : من أعداد الباحثين اعتماداً على المراجع السابقة

الجدول 3 : يوضح مراحل تطور القطاع المصرفي الجزائري

المرحلة	التغير الطارئ
1970-1962	تتميز بإدخال عدة إصلاحات أهمها إنشاء البنك المركزي الجزائري
1970- 1986	شهدت استمرار الإصلاح والتحديث وإعادة الهيكلة
1990-1986	وضع قوانين الإصلاح المنظومة المصرفية واستقلالية البنوك
2003-1990	تطبيق ما جاء به قانون النقد والقرض (10/90) فيما يتعلق بقواعد السوق والإصلاح المالي
2003-الى يومنا هذا	عرفة تعديل قانون النقد والقرض وأصدر الأمر (11/03) المتعلق بالقرض والنقد المعدل والمتمم تدعيما لمبدأ الرقابة والإشراف

مصدر : من أعداد الباحثين اعتمادا على المراجع السابقة

4. الإجراءات المنهجية للدراسة

1.4 منهج الدراسة:

تهدف دراستنا إلى معرفة دور آليات الرقابة الداخلية في تحسين سير النظام المصرفي الجزائري . وبهذا فهي تندرج ضمن نطاق البحوث الوصفية التي تهتم بشرح و توضيح الآثار والأحداث المختلفة المعبرة عن ظاهرة أو مجموعة من الظواهر ودعت الضرورة للاعتماد على منهج المسح الاجتماعي وذلك باعتباره المنهج الذي يمكن الباحث من جمع البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة ومن ثم تحليلها للوصول إلى حقائق وتعميمها .

2.4 مجتمع وعينة الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة جميع العاملين على مستوى بنوك ولاية سعيدة ولقد قمنا بتحديد ثلاثة بنوك وهي (BNA, BEA, BADR) كعينة لدراسة حيث استخدمنا أسلوب مسح الشامل من خلال استجوابنا لجميع موظفين للبنوك الثلاثة والذي بلغ عددهم 62 موظف كانت كالتالي 12موظف من بنك BEA و18 موظف من بنك BNA في حين بلغ عدد موظفين بنك BADR 32 .

3.4 أداة الدراسة:

- للإجابة على الإشكالية الدراسة والتحقق من فرضياتها استخدمنا أداة الاستبيان لجمع البيانات من الموظفين من البنوك محل الدراسة، حيث تضمن الاستبيان 20سؤال موزعة على أربعة محاور وهي كالتالي :
- المحور الأول تضمن ثلاثة أسئلة متعلق بالجنس، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية
 - المحور الثاني المتعلق بدرجة تطبيق آلية الرقابة الداخلية داخل البنوك. والذي تضمن 09 أسئلة حاولنا من خلالها قياس درجة تطبيق آلية الرقابة الداخلية في بنوك ولاية سعيدة
 - المحور الثالث المتضمن أهداف الرقابة الداخلية وأثرها في تحسين سير النظام المصرفي والذي تضمن 05 أسئلة حاولنا من خلالها معرفة أهداف الرقابة الداخلية المحقق من طرف البنوك محل الدراسة و أثرها على حسن سير نظام المصرفي
 - المحور الرابع الذي عنوانه بمساهمة آليات الرقابة الداخلية في بناء نظام مصرفي فعال يحتوي على 06 أسئلة أردنا من خلاله معرفة مدى مساهمة آليات الرقابة الداخلية المطبقة من طرف البنوك محل الدراسة في بناء نظام مصرفي فعال

الجدول 4: يوضح عدد فقرات الاستبيان لكل محور من محاور الدراسة

الرقم العبارة	العبارة	ارقام العبارة	عدد العبارة	النسبة
01	درجة تطبيق آليات الرقابة الداخلية في النظام المصرفي	09- 01	09	45%
02	أهداف المحقق من طرف الرقابة الداخلية في تحسين سير نظام مصرفي	14 - 10	05	25%
03	مساهمات آليات الرقابة الداخلية في بناء نظام مصرفي فعال	20 - 15	06	30%
	المجموع	20-1	20	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v26

1.3.4 الصدق والثبات أداة الدراسة

للتحقق من صدق الظاهري للأداة قمنا بتوزيع الاستبيان على مجموعة من الأساتذة في التخصص بغرض تحكيمه وإبداء ملاحظاتهم بخصوصه، حيث تم تصحيح العبارات بما يتوافق مع توجهاتهم. كما تم حساب صدق الاستبيان من خلال معادلة ألفا كرونباخ لقياس معامل الثبات الكلي لهذه الأداة حيث بلغ (86.5%) وهي قيمة عالية، وكذا تراوحت معاملات الثبات الخاصة بالمحاور الدراسة المحور الأول (0,645) المحور الثاني (0,867) والمحور الثالث (0,776) كما هو موضح في الجدول رقم 5

الجدول 5: يبين معاملات ألفا كرونباخ الخاصة بكل محور من محاور الاستبيان

المحاور	معامل ألفا كرونباخ
درجة تطبيق آليات الرقابة الداخلية في النظام المصرفي	0,645
أهداف المحقق من طرف الرقابة الداخلية في تحسين سير نظام مصرفي	0,867
مساهمات آليات الرقابة الداخلية في بناء نظام مصرفي فعال	0,776
مجموع استبيان الكلي	0,865

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v26

كما تم حساب علاقة الارتباط بين محاور الاستبيان الثلاثة من خلال برنامج Spss v26 وتوصلنا إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المحور الأول والمحورين الثاني والثالث على التوالي ($0,707^{**}$) و ($0,766^{**}$) أما المحور الثاني والثالث فحقق درجة الارتباط قدرة ب ($0,543^{**}$) والجدول 6 يوضح ذلك.

الجدول 6: يبين معاملات الارتباط بين محاور الاستبيان

	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الأول	1	$0,707^{**}$	$0,766^{**}$
المحور الثاني	$0,707^{**}$	1	$0,543^{**}$
المحور الثالث	$0,766^{**}$	$0,543^{**}$	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v26

5. تحليل النتائج:

اعتمدنا في تحليل نتائج هذه الدراسة على التوزيع التكرار لوصف هذه العينة، و كذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة دور التي تلعبه الرقابة الداخلية في التسيير الأمثل لنظام المصرفي لعينة من بنوك ولاية سعيدة . كما اعتمدنا على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في تحليل نتائج دراسة الرقابة الداخلية كآلية لتسيير النظام المصرفي لعينة من بنوك ولاية سعيدة مستخدمين بذلك سلم ليكرت الخماسي كمقياس للإجابة على فقرات الاستبيان، المندرجة تحت ثلاثة محاور أساسية

والجدول 7 : بوضوح سلم ليكرت ودرجة المقياس

الدرجة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	وغير موافق بشدة
	1	2	3	4	5

من خلال الجدول (7) يتم تحديد طبيعة كل سؤال عند التحليل عن طريق تحديد الفئة التي يقع فيها قيمة المتوسط الحسابي ، وتم حساب حدود الفئات عن طريق حساب المدى ، (المدى = القيمة الكبرى - القيمة الصغرى) $4=1-5$ طول الفئة = المدى / عدد التكرارات اي ($4 = 5 / 8.0$) نضيف النتيجة (8.0) بالتدرج إلى الفئات ابتداء من الفئة الأولى وتكون كالتالي

- الفئة الأولى = (1-1.8) تمثل الإجابة موافق بشدة .
- الفئة الثانية = (1.81 - 2.6) تمثل الإجابة موافق.
- الفئة الثالثة = (2.61 - 3.4) تمثل الإجابة محايد.
- الفئة الرابعة = (3.41 - 4.2) تمثل الإجابة غير موافق.
- الفئة الخامسة = (4.21 - 5.00) تمثل الإجابة و غير موافق بشدة.

الجدول 8: يبين خصائص عينة الدراسة :

المتغير		التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	36	72%
	أنثى	14	28%
الشهادة العلمية	دراسات عليا (ماجستير – دكتوراه)	01	02%
	ماستر	15	30%
	ليسانس	27	54%
	شهادات أخرى	07	14%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	13	26%
	من 5 إلى 10 سنوات	22	44%
	من 10 إلى 15 سنة	04	08%
	من 15 إلى 20 سنة	11	22%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v26

من خلال الجدول (8) الذي يوضح لنا نتائج الخصائص بعينة الدراسة المتعلقة بالجنس والشهادات العلمية وكذلك سنوات الخبرة العلمية

الجدول 9: يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة تطبيق آليات الرقابة الداخلية في النظام المصرفي للبنوك محل الدراسة

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	رقم العبارة
عالية	1.11	2.22	تحظى الرقابة الداخلية بالاهتمام بليغ من طرف الإدارة العليا	1
عالية	0.88	2.46	قوانين الرقابة الداخلية مطبق على جميع الموظفين	2
منخفضة	0.79	2.60	قنوات الاتصال داخل البنك ملائمة للموظفين	3
عالية	0.90	2.28	للبنك سرعة في جودة وتقديم الخدمات الزبائن	4
عالية	0.56	1.88	يقوم مجلس الإدارة بتطبيق كافة أوامر وتعليمات وتوجيهات البنك المركزي	5
عالية	0.98	2.08	السياسات المنتهجة للبنك المرخص من سياسات البنك المركزي	6
عالية	0.65	2.16	لإدارة العليا للبنك كفاءات خاصة بكشف الأخطاء والتبعات وتصحيحها	7
عالية	0.67	2.14	تعمل الإدارة على الحفاظ على استقرار النظام المالي والبنكي	8
عالية	0.44	1.92	نظام الرقابة الداخلية يعتمد على خطة تنظيمية فعالة	9
	0.77	2.19	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v26

يظهر لنا الجدول رقم (9) نتائج المتحصل عليها والمتعلقة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الخاصة بقياس درجة تطبيق آليات الرقابة الداخلية لنظام المصرفي لعينة بنوك ولاية سعيدة (BNA, BEA, BADR)، حيث توصلنا إليها أن آليات الرقابة الداخلية مطبقة جاءت بدرجة عالية فبلغت الدرجة الكلية للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المحور (2.28) و(0.77) على التوالي فنلاحظ أن أغلب العبارات هذا المحور كانت بدرجة عالية ما عدا العبارة رقم (03) فقط التي كانت بدرجة منخفض، فقد جاءت في المرتبة الأولى العبارة رقم (09) التي تنص " نظام الرقابة الداخلية يعتمد على خطة تنظيمية فعالة " بمتوسط حسابي المقدر ب(1.92) وانحراف معياري المقدر ب(0.77)، وتلها العبارة رقم (05) التي تنص " يقوم مجلس الإدارة بتطبيق كافة أوامر وتعليمات وتوجيهات البنك المركزي " على المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي ب(1.88) وانحراف معياري ب(0.56)، بينما جاءت في المرتبة (08) أي ما قبل الأخيرة العبارة رقم (02) التي تنص "قوانين الرقابة الداخلية مطبق على جميع الموظفين" بمتوسط حسابي ب(2.46) وانحراف معياري ب(0.88)، أما في المرتبة الأخيرة جاءت العبارة رقم (03) التي تنص "قنوات الاتصال داخل البنك ملائمة للموظفين" بمتوسط حسابي ب(2.60) وانحراف معياري ب(0.79) وبدرجة منخفضة وهذا راجع إلى نقص الاتصال غير الرسمي بين الموظفين داخل هذا البنوك فمن خلال ملاحظتنا أثناء الزيارات الميدانية اكتشفنا أن العلاقة بين الموظفين داخل هذه البنوك هي علاقة رسمية

الرقابة الداخلية كآلية لتسيير النظام المصرفي الجزائري دراسة ميدانية لعينة من بنوك ولاية سعيدة (BEA ,BNA ,
(BADR

فهم يكتفون بتنفيذ الأوامر والتعليمات لا غير , مما سبق ومن خلال النتائج المتحصل عليها تم تحقق الفرضية الأولى التي تنص على تطبيق بنوك ولاية سعيدة (BADR, BEA ,BNA) آليات الرقابة الداخلية بدرجة مرتفعة

الجدول 10: يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهداف المحقق من طرف الرقابة الداخلية في تحسين سير نظام مصرفي

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة	رقم العبرة
عالية	0.42	2.02	يقوم البنك بتربصات ودورات تدريبية للعمال	10
عالية	0.53	2.20	يقدم البنك ضمان للالتزام بالوفاء على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية	11
عالية	0.68	1.94	من أهداف الرقابة الداخلية تنفيذ أهداف الإدارة	12
عالية	0.80	2.36	من أهداف الرقابة الداخلية تنفيذ السياسة الجمعية العامة للبنك	13
عالية	0.43	1.88	السياسات والإجراءات المتبعة تساعد على ضمان إدارة البنك	14
	0.57	2.08	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v26

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الخاصة بأهداف المحققة من الرقابة الداخلية في تحسين سير النظام المصرفي كانت كلها موافق بدرجة عالية حيث بلغ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي (2.08) و (0.57) . حيث يتراوح متوسط الحسابي لأعلى وادنى درجتين بين (2.36- 1.88)، جاءت العبرة رقم (14) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (1.88) وانحراف معياري (0.43) حسب سلم ليكرت لبحثنا هذا، تم تلها في المرتبة الثانية العبرة رقم (12) بمتوسط حسابي (1.94) وانحراف معياري مقدر ب (0.68)، في حين جاءت العبرة رقم (10) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.02) وانحراف معياري (0.42)، بينما العبرة رقم (11) جاءت في المرتب الرابعة بمتوسط حسابي قدر ب(2.20) وانحراف معياري (0.53)، أما العبرة رقم (13) جاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة في جدول أهداف الرقابة الداخلية بمتوسط حسابي قدر ب(2.36) وبأكبر انحراف معياري المقدر ب (0.80)، الأمر الذي يدل على أن إجابات المبحوثين لهذه العبرة متقاربة بدرجة كبيرة مقارنة مع العبارات السابقة لهذا المحور .

ومن خلال هذه النتائج يمكننا القول أن سياسة أهداف المراد تحقيقها متبعة من طرف بنوك ولاية سعيدة لها أثر إجابي في تحسين سير النظام المصرفي وهذا راجع إلي الدرجة العالية في تطبيق التعليمات والتوجيهات داخل هذه البنوك من اجل تحقيق الأهداف التي سطرت على مدى الزماني القريب و البعيد، وهذا ما يدفعنا لقبول الفرضية الثانية التي تنص على "أهداف الرقابة الداخلية المحققة من طرف بنوك ولاية سعيدة (BADR, BEA ,BNA) لها أثر في تحسين سير النظام المصرفي الجزائري "

الجدول 11 يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمساهمات آليات الرقابة الداخلية في بناء نظام مصرفي فعال

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
15	نظام الرقابة الداخلية يحافظ على دقة وجودة حسابات الزبائن	1.82	0.56	عالية
16	نظام الرقابة الداخلية يساهم على حفاظ على النقدية المشروعة وأصول المادية	2.34	0.93	عالية
17	تعمل الرقابة الداخلية على توفير مناخ عمل مناسب	2.26	0.80	عالية
18	للقابة الداخلية دور في فصل وتجديد مهام الموظفين وتحديد الصلاحيات	2.24	1.08	عالية
19	السياسات والإجراءات المتبعة تساعد على ضمان إدارة البنك	1.96	0.72	عالية
20	للقابة الداخلية دور هام في تحليل وتحديد المخاطر من اجل حماية أهداف البنك	2.12	1.00	عالية
	المجموع	2.12	0.84	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v26

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (11) أن درجة مساهمة آليات الرقابة الداخلية في بناء نظام مصرفي فعال كانت عالية حيث قدرت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجمع العبارات ب(2.12) و(0.84) على التوالي فجاءت في العبارة المرتبة الأولى العبارة رقم (15) والتي تنص "نظام الرقابة الداخلية يحافظ على دقة وجودة حسابات الزبائن" بمتوسط حسابي وانحراف معياري (1.82) و(0.56)، على التوالي وتلتها في المرتبة الثانية العبارة رقم (19) والتي تنص "السياسات والإجراءات المتبعة تساعد على ضمان إدارة البنك" بمتوسط حسابي وانحراف معياري (1.96) و(0.72)، في حين جاءت العبارة رقم (17) والتي نصت على "تعمل الرقابة الداخلية على توفير مناخ عمل مناسب" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي وانحراف معياري (2.26) و(0.80)، أما في المرتبة الأخيرة أي السادسة جاءت العبارة رقم (16) والتي نصت "نظام الرقابة الداخلية يساهم على الحفاظ على النقدية المشروعة وأصول المادية" بمتوسط حسابي وانحراف معياري (2.34) و(0.93). هذا ما يعي تحقق الفرضية الثالثة المصاغة على النحو التالي تساهم آليات الرقابة الداخلية المطبقة من طرف بنوك ولاية سعيدة (BADR, BEA, BNA) في بناء نظام مصرفي فعال وذلك بدرجة عالية

5. خاتمة:

بعد دراستنا لموضوع الرقابة الداخلية كآلية لتسيير النظام المصرفي لعينة من بنوك ولاية سعيدة، كانت بداية الموضوع بمفهوم معنى الرقابة الداخلية ونشأتها والمراحل التي مرت بها منذ (1936- 2013) كل هذه المدة كانت هناك مرحلة جديدة، وبعد النشأة بدئنا بالتعرف على الرقابة الداخلية ومكوناتها وأهدافها وعرجنا على مفاهيم البنوك الجزائرية التي هي محل الدراسة، حيث حاولنا قياس درجة تأثير الرقابة الداخلية في السير الامثل للنظام المصرفي، فقمنا بمعرفة مدى تطبيق البنوك لأليات الرقابة الداخلية، ثم قياس أهدافها في تسيير النظام المصرفي، ومن تم معرفة مدى مساهمات الرقابة الداخلية في بناء نظام مصرفي فعال، وبعد قيام بالدراسة وجمع البيانات وادخالها في برنامج الاحصائي توصلنا إلى النتائج نذكر منها

- البنوك محل الدراسة تطبق وبشكل عالي أليا على الرقابة الداخلية المفروض عليها بمتوسط حسابي (2.19) وانحراف معياري (0.77).
- أهداف التي تساهم في تسيير الأمثل تم تحقيقها وبشكل عالي وذلك حسب النتائج المتحصل عليها من البنوك محل الدراسة بمتوسط حسابي (2.08) وانحراف معياري (0.57) .
- مساهمات في بناء نظام مصرفي كان بدرجة عالية، كل هذا دل على أن البنوك محل الدراسة تطبق آليات الرقابة الداخلية المقدمة لها من طرف الإدارة للموظفين بمتوسط حسابي (2.12) وانحراف معياري (0.84).
- غياب الاتصال الغير الرسمي بين الموظفين وغياب الثقة مما يؤثر على تأخر في سير العمل .
- نقص في الدورات التدريبية و التكوينات الخارجية للموظفين الإطارات
- ومن خلال النتائج المتوصل اليها لدينا جمل من الاقتراحات من بينها
- العمل على زرع الثقة بن الموظفين من أجل الاندماج مع بعضهم البعض
- تكوين إطارات خارج البلد والاعتماد عليهم في تسيير من أجل احترافية في العمل

6. قائمة المراجع:

- أحمد دحدوح حسين، ويوسف القاضي حسين. (2009). *مراجعة الحسابات المتقدمة- الإطار النظري والإجراءات العملية*. (الجزء الأول، الطبعة الأولى، المحرر) عمان، الأردن: دار الثقافة.
- أحمد عبد النبي محمد. (2010). *الرقابة المصرفية*. (الطبعة الأولى، المحرر) عمان، الأردن: زمزم ناشرون و موزعون.
- السيد أحمد لطفي أمين. (2005). *مراجعة وتدقيق نظم المعلومات*. الإسكندرية (مصر): الدار الجامعية، الإسكندرية.
- الكريم طيار عبد. (1988). *الرقابة المصرفية*. (ديوان المطبوعات الجامعية، المحرر) الجزائر، الطبعة الثانية: الطبعة الثانية.
- الله العجمي عبد. (2013). *تقييم نظم الرقابة الداخلية وأثرها في جودة معلومات التقارير المحاسبية*. درجة الماجستير في المحاسبة: جامعة الشرق الأوسط، الكويت.
- أمين عبد الله خالد. (1998). *التدقيق والرقابة في البنوك*. (الأولى الطبعة، المحرر) عمان الأردن: دار وائل للطباعة والنشر.
- حياة نجار. (2013). *إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل*. جامعة فرحات عباس سطيف 1: شهادة الدكتوراه.
- رزق السوافيري فتحي. (2002). *الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- سمير الصبان محمد. (2003). *نظريات المراجعة وأليات التطبيق*. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد الكريم منصوري. (2009-2010). *محاولة قياس الكفاءة البنوك التجارية*. ماجستير: أبوبكر بالقابد تلمسان.
- فلاح المطارنة غسان. (2009). *تدقيق الحسابات المعاصرة، الناحية النظرية*. (الطبعة الثانية، المحرر) عمان، الارضن: - دار المسيرة.
- محمد عباس الرمادي نواف. (2009). *مراجع المعاملات المالية*. (الطبعة الأولى، المحرر) عمان الاردن: دار البيضاء.
- banque, contrôle des performances et des coûts 1977 *numéro spécial*
- Mohamed, J. C. (15/12-2007). *Les effets de la supervision et de la réglementation sur les crises bancaires*. cahiers de
- cahiers de
- recherche EURISCO: cahier n° 2021-09, à partir du site d'internet:
- www.dauphine.fr/eurisco/Working_paper_CHEBBI_2006.htm.